العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي ج2

طبيعة النظام الإعلامي

ان وسائل الاتصال أصبحت احدى المكونات الأساسي ة لجهاز السياسي لدولة المعاصرة حيث تستخدم أدا ة لبناء والتحول الحضاري والسياسي ,وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة والقيام بالوحدة الوطنية وتوسيع افاق المواطن ودفعة نحو المشاركة السياسية ونقلة في المحليات الإقليمية الضيقة الى افاق قومية وعالمية.

وتقوم وسائل الاتصال بتوسيع الحوار بين الساسة والمحكومين وتعرف الافراد بالسياسات والإجراءا ت الرسمية وكذلك تنقل تصوراتهم للسلطة الحاكمة الا ان نظرة الدولة الى وسائل الاتصال تتباين بحسب طبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم وموقفة من وسائل الاتصال وتصو ره لوظيفتها ودرجة الحرية الممنوحة له.

وتخضع وسائل الاعلام والاتصال لمجموعة من العوامل والضغوط والقوانين المتمثلة بدستور والقوانين الحكومية مثل قانون المطبوعات وقا نون الملكية الفكر ية والتي تكفل الحقوق والحريات وتقوم بتقنين التراخيص او تفرض الرقابة والقوانين واللوائح المنظمة لوسائل الإعلامية.

ومن اهم العوامل المرتبطة بالوسيلة الإعلامي ة والمؤثرة في طبيعة المضمون الإعلامي هي- :

1 – نمط الملكية

2 – مصادر التمويل

3 – نمط الفكري الإداري والتنظيمي الذي تتبنا ه المؤسسات الإعلامية

4 – توجهات السياسة التحريرية لوسيلة الإعلامية

5 – مستوى تأهيل القائمين عليه

6 – العلاقة بين القائم بالاتصال ومصادر الاخبار والمعلوما ت

7 – تقنيات الاتصال المتاحة في المجتمع

ولا شك ان تأثير العملية الاتصالية يتوقف على كفاءة أدا ء عناصر الاتصال وعلى ضوء ما يتوفر لدى القائم في الاتصال م ن مهارات

وكفاءات في الأداء وهناك عدة متغيرات فاعلة تؤثر في الكفاءة

الاتصالية والأداء المهني بالعاملين بالمؤسسات الإعلامي ة أهمه ا- :

1 – مستوى المعلومات المتوفرة لديهم

2 – التجارب العلمية

3 – موقفهم إزاء ء المواضيع السياسية المطروحة

4 – مدى علاقتهم بال مؤسسة الإعلامية وتوجهاتها السياسية

5 – تصورهم لجمهور المتلقي فكلما زادت نسبة الاتفاق بين القائم بالاتصال والجمهور حول ما يطرح من أفكا ر ومواضيع زا د الفهم المشترك بينهما

ان الرقابة على وسائل الإعلام وخصوصا في الدول الغربية قد الغيت من زمن بعيد وأصبح ت الرقابة ذاتية تمارسها المؤسسات الإعلامية نفسها الا ان هذه المؤسسات يملكها كبار الرأسماليين بشكل احتكاري وبغالب هم من يقرر سياستها وفقا لخطهم السياسي وليست لهيئة التحرير وهذا ب حد ذاته نوع من أنواع الرقابة المستترة والمفروضة ضمنا على هذه الوسائل من ما يحد من التنوع في الفكر والمستو ى.

ان حرية الاعلام بما تتضمنه من حرية التفكير والتعبير الى جانب حرية استخدام وسائل الاتصال والانتفاع تعد مصدرا مهما من مرتكزات العملية الاتصالية في أ ي مجتمع من المجتمعات والا تقتصر حرية الرأي على مجرد الحق في التعبير عن الآراء او الأفكار , بقدر ما تشمل مفهوم المتكامل لحرية الاعلام كحق الإعلاميين في الحصول على المعلومات من مصادرها والتعامل معها دون قيود كما ان اتساع هامش حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع يتيح ت قديم رؤية تحليله وتفسيرية شاملة حول القضايا والمواضيع المثارة دون الاقتصار على وجهة نظر جهة او نظام معين وهو مؤشر إيجابي نحو تقديم معالجات إعلامي ة تسهم في الارتقاء بأسلوب الممارسة المهنية ع لى نحو الم صداقية والموضعية والدقة والعمق والشمول في الطرح والقدرة على التحليل عندما يفتقد ا لعمل الإعلام ي هذه الحريات يكون قد فقد اهم ع وامل نجاحه.

وتلعب مصادر تمويل وسائل الاعلام دورا كبيرا في التأثير على سياستها ويأتي في مقدمة هذه المصادر- :

1 – إيرادات الاعلام باعتباره المصـــدر الرئيس في تمويل وســـائل الاعلام التي وقعت تحت سيطرته

2 – المسـاعدات التي تتلقاها من بعض الجهات (حكومات , أحزاب شـركات , افراد) حيث يترتب عله التزامات معينة قد تضـر باسـتقلاليتها وغالبا ما تقوم وسـائل الاعلام التي تمتلكها الدولة في ترويج مصـــالح الدولة بينما وســـائل الاعلام الخاصـــة تقوم بالترويج لمصـالحها او مصـالح من يملكونها الا ان وسائل الإعلام التجارية تحرص فيما تطرحه من مواضـيع وقضـايا على عدم معاده جماهيرها كما تتحاشـى ان تظهر تأييدا قويا لسياسة معينة وبتالي تكون متوا زنة.